

(على النافذة من)

حديث روية الرب تنبسط من قوله تعالى: [كلا اقم عن ربك لمحبوبين] فلا حجب بين الرب والمؤمنين .
ثم حديث لا حرجت سبحات وجهه تنبسط من قوله تعالى: [لا تتركه الا بصار]
بعد آية التوريت قوله: [تلك حدود احداهما في الزيادة والقصا . فلا حصة لوارث فان احدهما
قوى الوصية التي يتلقى بهم وصرح بان هذه حدود احداهما وان يتعد العذب .

”لا وصية في اكثر من ثلث والثلث اكثر مما يستنبط من تقسيم احداهما ما تتركه لميت في ثلثة رقام:
وثمة ودين ووصية . واذ لم يكن المقدار منصوصا في القرآن لم يحرم النبي بل اشار الى ان الاقتصار
على الثلث اقرب الى حفظ المقصود من هذه الاحكام فان آية التوريت نزلت في حقوق الوارثين
كما يظهر من سياق السورة والحديث لا يشرع حكما عاما فانه في جل عين دلم العلم بحواله لم يكون دينه
وفي جل الحكم علما مصلحة وموانع لوجاز كان الوارثين ما كان ؛ دين ووصية .

(الاصل) اذا تناقض حكمان فليقدم الاقدم . مثلا وصية اقدم رتبة دالان وصية العبد
في اختياره فليخصصها بالانراحم وصية احداهما . كذلك لوة تحية المسجد في اختياره فلا يدخل المسجد
في اوقات ممنوعة ومنه الاوقات ليست في اختياره .

حديث الاحسان الى الامم الحسين عليه السلام الى من يحسن في المرة النافذة قال الى الاب و
القرآن سادها ما في غير موضع . ومع ذلك نجد في القرآن اشارة الى ما قال النبي صلى الله عليه وسلم وذلك
قوله تعالى: [محللة امركم باذنهم] دليل وجوب الاحسان الى الامم وذكر في ذكر الاب والذكر
ليس كالذكر . ثم قوله تعالى: [وان جاهدك على ان تشركني ما ليس لك علم فلا تطعها] وقد علمنا ان
هذه الجهاد اكثر من قبل الاب نفع عدم الفرق بينهما في امر الاحسان فرق بينهما فيما يرجح جانب الام .
ثم دل العقل الى زيادة رعاية الام لكمال محبتها ساد حبتها الى ولدها الصغفها .

بِسْمِ اَللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

اللهم صل على ابيتنا بكنايك المبين ، وبرسولك محمد الامين فصل اللهم عليه وعلى
 الهادين ، بهدنيه جميعين . اما بعد فهذا الكتاب في اصول الفقه الموسسة على احكام الرجل
 عليه السلام مما استنبطه من كتابي . وهذا علم جليل ونامق يلتفت العلماء اليه نظيهم بان احدنا في
 لما فرض عليهم طاعة رسوله الكريم عليه افضل الصلوة والتسليم اغناهم عن طلب السنن لما كان
 يامرهم به وينهاهم عنه . فان قوله عليه السلام صل مستقل سواء استنبطه من الكتاب ام لم يستنبطه
 وهذا امر لم لا انك فيه سلم . ومع ذلك معلوم انه عليه السلام كان يستنبط من كتاب الله
 كما جاء التفرع منه عليه السلام في كثير من الاحكام وقد امره الله عز وجل بذلك في القرآن
 كما سنذكر فيما ياتيك وانا في معرفة طرق استنباطه خير كثير وحكم حجة فذكرها حجة و
 نرجع تفصيلها للتدبر .

الاول ان احدثه كما لعنه تعليم الشرائع المكتوبة فكذا لعنه تعليم الحكمة وشر الشرائع حتى
لكون مجتهدين يستعينوننا مستدين بآيات النفاذ والباطنة وهو عليه السلام في ذلك
واما ما يادينا قال تعالى: [واقرن اليك الذكر القين للناس ما نزل بهم وعلّم فكلون] فكان
عليه السلام بيننا الكتاب ليتضح لطريق التفكر والتدبر وقد امرنا احدثه بالتفكر وكذلك امرنا
بالتأسي رسول الكريم وقد وصفه كثير في كتابه بأنه يعلم الكتاب اي الشرائع المكتوبة بعلمه وحكمته
فذهب الامام الشافعي رحمه الله الى ان المراد بالكتاب هو القرآن وبالحكمة السنة وهذا ليس
كذلك الاعلى ما يدل على خاص فانه رحمه الله ما اراد ولم يخص الحكمة بالسنة الا من وجه واحد و
فصلنا منه في كتاب الحكمة مع ان القرآن والسنة كليهما ملاكان من الحكمة وسطين قلبك باقلنا
اننا احدثه حسن تخرج الى تفسير كلمة الحكمة في الفصل الثاني .

والثاني انه عليه السلام لما كان مبينا للكتاب فمفسره على الاطلاق في الشرائع واعفائه كمليتها
صار العلم بطرق تاديله اذ لم يصل للمفسر وكان تفسيره عليه السلام فيما استنبط من دلالات الكلام من تفسير
الكتاب نفس الكتاب فيكون من العلم عند المفسر اعز من الكبريت الأحمر ويكون جزءا من اصول الناديل

والتالث ان من الناس من يظن ان الرسول عليه السلام كان ايمانا من قوم مهين فلم يكن له وقعة انفراد بل كان
الاباء يعظمونه اسباطا وبنو كسبيون نظن بالقرآن ومنعوا عن التدبر فيه وجمدون على قلوبهم اللفظ
ويعمدون ما انطوى عليه من الحكم والاسرار ويزعمون ان ما في القرآن خلافه فانظروا في مقابلة ما
الرسول عليه السلام ليفتح عيونهم ومن هذه الجهة يكون كتابنا هذا من قسم ما كتبنا في حجج القرآن وحكمة القرآن
واوصاف القرآن وغيرها .

و الرابع ان من اهل البيت والائمة اختلنا عظماء في تطبيق السنة بالكتاب فانهم همهتهم في امور الدين
عقمتوا بالكتاب والسنة كليهما ولم يفرقوا واحدا منهما كما فعل السطوون المحدثون الذين هم جرد في ذلك على ذوقهم
لا على اصول دينهم فبقوا في النزاع بينهم في طرق التطبيق وتلبيس من الاختلاف في الفروع فان كشفت عن اصل
استنباط الرسول عليه السلام مساميل التطبيق وادفع المنار قليل الغبار .

و الخامس ان الحاجة قد اشتدت الى استنباط الفروع واجتهاد في العلم اجمع فهدموا حجرا لا
الارشاد واتباع سبيل المؤمنين ثم لما خروا رسوا الاستنباط اصولا وافرغوا في استخراجها جميعا و
اختلفوا فيها والاختلاف في مثلها لازم ومغفوران شاءوا احدنا في وقال تعالى : [ان تحببتوا الناس
تمنوا منكم سياتكم منكم فكم عدل كما يا فاطمة انما اجتهدوا فيه لاستنباط فروع الشريعة المطلوبة
في كل اربع سنين رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الاختلاف في جهادهم وكان لا يبدى
ولكن ذلك لا يمنعنا من الجهد لئلا نخرج عن الاختلاف مما نحن على قدرنا احدنا له حيث قال تعالى :
[يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله
الرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر] في هذا الشرط تأكيد شديد ذلك خبر حسن ناو لا ينافي
ففي كل تنازع اذ يجب الرجوع الى الله والرسول حتى يرفع النزاع .

و السادس ان بعض الاختلاف وان كان يسيرا في حد ذاته خاليا عن الضرر فانه ربما يجر الى ضرر عظيم
وليد البواب خبر كثير ولقد حذرنا احدنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاختلاف ودل على شناعة مخبئة
في كثير من القرآن والاحديث حتى ان المراد لو شك ان يرى انه اعظم المآثم وجماع السيئات . واذ
كان الامر كذلك اعدت الى رفع النام عن وجه هذا العلم ليكون لكثرة قوارره دلالة الحاجة اليه وان

ان شئت سر دما قدر ذكرنا من فوائد العظيمة فاعلم ان في تاسيس العلم اصول الفقه الذي لم يزل في
العقائد وهو معنى الاسس للفقه وديم التمسك بالرسول عليه السلام فيما علمنا من الكتاب والحكمة . وان
فيه اعتصاما بالبروة وثيقة في تاويل الكتاب بنفس الكتاب . وان فيه كشف قناع عن رفع
منزلة الرسول عليه الصلوة والسلام وعلو محل كتابه الحكيم العلم . وان فيه رفع نزاع من بين
العلماء في تطبيق السنة بالكتاب وان فيه اطاعة لما امرنا الله به من الرجوع الى صدر الرسول
عند التنازع . وان فيه خروجا عن اختلاف ربما يقضي الى خلاف اعادنا احسنه وهو
الغاية التي يجري ايجها اكثرنا اصنف وما توحي في الا باحد عليه توكلت واليه اذني
داياه ادعو وهو نعم المحييب .

٥٢٠ فان قال قائل كيف الوثوق بانه عليه السلام استنبط الحكم الفلاني من الكتاب لاننا ما موردن بالسمع
 والطاعة لغيره من الكتاب في كل ما حكم به سواء جاز به الكتاب بخصوص ادم كحجي قلنا ان كان لابد ان يفرج
 لنا مقتضى اننا اليه تعالى ليتبين لك ان النبي عليه السلام كان يستنبط من الحكم بين كتاب الله تعالى على ما ذكره
 ان الحكم الرسول من حيث يستنبطها بالكتاب على ثلاثة اقسام موعودة وثمينة مفروضة وذكرها
 جميع هذه الاقسام خمسة ونظيرتها تستبين دعونا . فاقسم الاول ما خرج فيه الرسول بانه حكم بالكتاب
 ولم يكن الحكم بظاهر الكتاب فيه فقد علمنا انه كان يستنبط منه . وقد اوردنا من بين الناس ما نزل اليهم كما امر
 بمعرفة وجه الاستنباط لا لعقب اجد لهم بالاصل والفرع . ولقسم الثاني من الاحكام ما لم يصر فيه بذلك
 ولكن وجه استنباطه من الكتاب ظاهر على العارف به لانه لا كلام في الحكم كونه مأخوذا من الكتاب قريب
 الى الصواب فان اوردوه بالحكم بما رآه احد من انفس الكتاب او في مقصده قال تعالى : انما ننزلنا اليك الكتب بالحق
 تختم بين الناس بما رآه احد اصح مع ان الرسول كان اعز الناس كتمان الصديقين حكم بغير الكتاب فيما
 دل عليه الكتاب ببعض وجوه الدلالة والعرب كانوا اذ كانوا عرفوا باشارات الكلام وكذا يات وكان النبي
 اذ كان مع ما خصه احد من نوره دهرى وبصيرة . ومن هنا علم ما خفي فيه وجه الاستنباط على العلماء
 ولكنه بحيث ياتي اليه بالمثل والاعتقالي من على من يات من عباده بالاشارة . فاذا اطلعنا على وجه الاستنباط
 حبلنا الكتاب اصله واستنه فاعلموا به ذكرنا وقد اتفقت الصحابة على انظر في الكتاب الا اذا لم يجدوا فيه

ففي السنة وهذا هو القول ففي مثل ذلك القيانان الرسول عليه السلام قدم بالكتاب مستقيماً على ما نزلت
 وان خفي علينا سرته من الدهر. والقسم الثالث ما لا يجد في الكتاب ولكن الزيادة به تحمله نحن السنة فيه
 اصلاً مستقلاً فان احدهم اعترافاً بما طاعة الرسول واداء الرسول بالحكم بما يريه احدهم سواء كان بالكتاب او بالقرآن
 والحكمة التي لا احد بها قلبه. هناء في القول ان القرآن حسبما اجتمع عليه وعلمنا بالتجربة من احواله كما انه
 نظايره نور دبر بان فلذلك باطله روح وريحان فهو كالسحاب يمشي للرضوة العظيمة يحكي بقوله بقطرة
 كما يمدى العقول بقوصه وانارته ببيان نزول هذا الحديث من سما الغيب فخلاصة القول ان صدر
 هدى بنبيه بالقرآن من جهة مكنونه ايضا قال في: وكذلك احصينا اليك ردحاً من انما كانت تدرى
 ما الكتب والايمان (رى الشرايع والفتاوى كما ستعلم) ولكن جعلناه نوراً هدياً من ناس من عبادنا وانك
 تهتدى الى مراد مستقيم: يا فاضلي اضرب نبيه عليه السلام بهذا الروح وهداه بهذا النور فلهذا لم يكن يعلم
 ونرجع الى تفسيره الاية عن قريب وانما المقصود من ان القسم الثالث القيان الحقيقي ما هو من
 القرآن ولكنه لما كان مكنون الطريق جعلنا السنة فيه اصلاً مستقلاً. فخصه ثلاثة اقسام موجودة
 والقسم الرابع وهو ما يريه على الكتاب من الاحكام التي لا يحتملها الكتاب وكذلك القسم الخامس
 الذي هو مخالفت ما في الكتاب. فذان متان مفروضان لاجودها في الحقيقة فان فيها نسخاً خافياً او ظاهراً
 للكتاب وفيها دفع تخالف العلماء واختلفوا فيه. ولكن هو اوضح اختلف مسائل محدودة فان كان
 التوفيق فيها بين الكتاب والسنة رفع الخصام. فانهم متفقون على ان الزيادة على الكتاب لا يصحها
 الا عند تعذر الاستنباط لاسيما الزيادة التي تشبه الشيخ والمصير الى الشيخ اشد منه وانما قالت بها العلماء
 فذرنا عن الانكار بقول الرسول فذهب اليك الام النافعي رحمه الله الى تجزئة الزيادة على الكتاب وتوسيع
 معنى البيان حتى يشمل النسخ وهو رحمه الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيمنعه بياناً وسنة كونهما في
 عن قريب ان شاء الله تعالى. وذهبت الاخاف بهم جميعاً الى تجزئة نسخ الكتاب بالسنة ومع ذلك
 لو كنهم استنباطه من السنن من القرآن لاخذوا به. وقد ارادني احدكم له الحمد لبقا لطيفاً لفهم الكتاب
 والسنة وبذلك فتح على عبده باباً عظيماً للتوفيق بينهما حتى لم يبق من الاحكام ما يفرض فيه الزيادة
 الشبيهة بنسخ او نسخ العبرج. فانفتحت الغمة التي تخافوا انها دبوت عين صافية لفاضة
 من كتابه مجرى ما زاب في حلال السنة الى زرع مباركة من النور والحكمة. وقد ضرب

منذ كان في القسم الثاني من الكتاب
الذي هو في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
انزلوا ما اوتيتكم من الكتاب فليكون بيننا وبينهم
غاية من العلم والهدى

[illegible]

كتاب أحكام الأصول

(في أن تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها مستنبط من القرآن)

١١) علم أن الشرع لم يستل الالغائية في الدين لأنفسهما مثلاً المحرمات لما بينهما من الالغ لسكوتها. ولذا لم يجعل النبي كل مسكراً اصطلاً حاشراً. وعلى هذا الأصل النظر في علّة المحرمات السكاح وهي الموز.

١٢) العلم والاهنت والاخت محرمات لاحترام نسبة الابوين وطهارة نسبة الاخوة. (٢٥) الاخ يشبه الاخ فصار العلم أشبه بالاب والاخت كذلك كذا يشبه بالام فحرمت العمّة والخالّة وهكذا بنات الاخ وبنات الاخت. (٣٠) ولما حرمت الالهيات بالرفاعة لشركتها للام و هكذا الاخت الرفاعية علم أن الرفاعة شابهت النسب في طرفين فالأدنى بهما أن تشابه في الوسط فاستدلنا على تشابه النسب والرفاعة في الباقي. ولا شك أن ابنت الرفاعية حرمه فعلم أن الآية دلّت على جهة الحكمة على ما لم يقرح به ولا بد من التبريد والاستنباط وقد دلّ النبي صلى الله عليه وسلم على ما لم يصرح به في الآية. (٣٠) ولما حرمت ام الزوجة وبناتها وحليلة الابن علم أن الزوجان كنفس واحدة فتشابه المصاهرة والنسب في حرمة اخر ولما كان الزواج عارفاً فكان ضعف من النسب لم يحرم به الاخت الا عند الجمع بينهما. واذا بلغت هذه الحرمة مقام حرمة الاخت ولو جمعاً فقد قربت من حرمة النسب في بعض الوجوه والعمّة والخالّة للزوجة لا لكونان أقل من اختها حرمة فحرمت معها. ان يحرم جمع اخت المرأة معها ولا يحرم جمع عمتها وخالتها معها كلاً هذا بعيد عن الحكمة.

كتاب احكام الاصول

(في ان الرجم او تعزيب عام مستند من القرآن)

من الاحاديث التي اشتهرت على علماء ماخذها من القرآن ما جاز في حد الزنا فظنوا ان قول الرسول صلى الله عليه وسلم "البكر بالبكر مائة جلدة وتعزيب عام" والتعزيب بالتعزيب مائة جلدة والرجم "يلزم الرجم المحض على التعزيب ومائة جلدة على البكر". فظنوا ان حد الرجم على غير المرأة الاسلامية نخت مائة جلدة من التعزيب وتعزيب عام من البكر فظنوا ان حد الزنا لم يتفق على ظاهره فظنوا بتبديل الكتاب بالسنة ثم تبديل السنة بقضية لا يعلم وقتها من الممكن ان جعلها على محل صحيح. فاعلم ان الاصل هو تطبيق السنة بالكتاب فلا يصح ان السخنة تجرد لظن وفي قول الرسول دلالة واضحة على ان البكر بالبكر يلزم مائة جلدة وتعزيب و في رواية "ثم تعزيب عام" وكذلك كانت "ثم الرجم" في امر التعزيب بالتعزيب نعم ان ادل الحدود مائة جلدة عليهم ما ثم اذا وقفا في الاثم بعد الحد فالادنى بهما ان يعزبا بالعزيب فانهما تجاسرا على حدود احده وقد نطق الكتاب بتعزيب المضيق في الاثم والمعتدين حدودا واحدة برجم من العذاب من التقييل لتفصيل وتقطع الاطراف والحدود حسب رعايت الاثم وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم في امره بانه نكال ديانة تركب انما عظماء فقال عليه السلام "يغيب غيب التيس" واما رجم اليهودية فقد قضى عليها بالتوراة وقد كان عليه السلام يقضي بها قبل حكم الله في القرآن وفي صحيح مسلم انه لم يعطوا اهل كان الرجم قبل آية الحجة وولوا بها وبالحجة قضى النبي صلى الله عليه وسلم في التعزيب بالشكال وفي البكر باخفا حاسب سورة المائدة اذا تركبا مرة اخرى ولذلك قال "ثم" والواو ربما تأتي بمعنى ثم.

الفتنة

ان الله تعالى جعل عز من الفتنة ابرازا مستمكن ثم اعطاه كل ذي حق حقه على حسب ما يبره منه.
 كما قال عز من قال [خلق الموت والحيوة ليلبواكم اياكم حسن عملا (والمحذوف) واياكم ليس كذلك]
 فوضع موضع هذه القول ما اشار اليه فقال (وهو العزيز الغفور) وهذا الامام لكونه غاية الخلق امر عظيم و
 تنكشف منه حكم جبرية في سنة الله بين خلقه وكثير من الواحات الذكوة في الكتيب الابدية يظهر كنهها
 من هذه السنة. وقد اشترت اليها في غير موضع عنه شروح الايات وما انا اجمع منها ما يتعلق بالانبياء
 على التفصيل اجاب من دون تفصيل الفتنة فان تفصيل القصص يطول ويحتمل تحت القابات
 ١١١ اما آدم عليه السلام فقال الشيطان لا يغشاكم الشيطان كما افترى اليكم من ابنته راي كافر
 يريكم فانتم من ابنته [

١٢١ اما نوح عليه السلام فحين ابتلاه في الهلاك ابنة فسال من لم يكن له ان يسأل فزبره ربنا
 يقول [يا نوح انه ليس من الهلاك. انه على غير صلاح. فلا تسألن ما ليس بك به علم. اني اعطاك
 ان تكون من العابدين] فاب نوح عليه السلام وبارك الله تعالى.

١٣١ واما ابراهيم عليه السلام فحين ابتلاه ربه وكثر خلص نقيبا فاحمده الله طفلا وابتلاه بالهجرة بزوجه و
 بذي ولده وبالهلاك قوم لوط وبكفر ابيه فثبت في كل ذلك وحمده الله تعالى واذن الله لبراهيم
 ربه بكلمات فاقهن قال اني جاعلك لك ناسا اما [وقال تعالى (وابراهيم الذي وفى)] وقال
 [فلا اسئلكم الله بعيشي واداريه ان يا ابراهيم قد صدقت الرواية] وقال (وما دنا في قوم
 لوط ان ابراهيم عليهم السلام اداه منيب [ديسا قاتوا ان ابراهيم كذب] وقرئ في الدعاء

كليهما فقال [ولم يك من المشركين] وتفصيل البيت في قصته ولكن مع ذلك يستغفر

ربه في سورة الشرح [والذي اوسع ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين]

١٤١ واما ابتلاء يعقوب ويوسف ويونس فلا يحتاج الى البيان

١٤٢ واما موسى واثاراه كثير فقال تعالى [وقلت لنساء فحيثك من النعم وحيثك فتونا] ولكنه

تاب من ساقه كما جاء [فذكره موسى فغفر الله له قال هذا من عمل اسئلين انه قد غفر له من

قال رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له انه هو الغفور الرحيم]

١٤٣ واما داود وعليه السلام فالذي اشار اليه قوله تعالى [وهن داود انا فتنة فاستغفر به فغفر

لها كما واناب فغفرنا له ذلك]

١٤٤ واما سليمان فجهل في ذكره [ولقد فتنا سليمان والقينا على كرسيه جسدا ثم اناب قال

رب اغفر لي ذنبي الى ملكا لا ينبغي لاحد من جدي